مقاطعة إسرائيل (١)

السياسة وفلسطين والمؤسسة الأكاديمية الأميركية في القرن ٢١: المثقفون العموميون في الأزمنة المظلمة[١]

سوندرا هايْل

مقدمة: كثيرون في التعليم العالي خارج الولايات المتحدة يُجْرون نقاشاتٍ صحّيةً حول فضائلِ وسلبياتِ المقاطعة الأكاديمية للجامعات الإسرائيلية بسبب حرمان هذه الأخيرة الفلسطينيين حريتَهم الأكاديميةَ وحقَّهم في التعليم. إلاّ أنّ مثلَ هذه الأبحاث النقدية تلاقي داخل الولايات المتحدة مقاومةً، وعدوانيةً، ومحاولاتٍ حثيثةً للإخْراس. وهذا ما يَحْمل كثيرين منّا على التساؤل عمّا إذا كانت الحريةُ الأكاديميةُ ـ كما فهمناها في الولايات المتحدة ـ ما تزال موجودة!

إنّ الغيظَ الذي يُثيره مجردُ ذِكْر «مقاطعة إسرائيل أكاديميّاً،» أو أيُّ نقدٍ مباشرٍ أو غير مباشر لإسرائيل، مُقِضٌّ. فمثلاً حصلتْ بعضُ الوقائع المزعجة بعد الاقتراح/التصويت في «اتّحاد الجامعات والكليّات» (UCU) في بريطانيا بالنقاش حول جدوى فرض المقاطعة ضدّ المؤسّسات الأكاديمية الإسرائيلية. فقد جاء أحدُ الردود إعلانًا من صفحةٍ كاملةٍ في **نيويورك تايمز**،[٢] وَقّعها ٥٧ ممّن حازوا جائزةَ نوبل، ومعظمُهم في حقول الاقتصاد والعلوم والطبّ. لكنّ الملاحَظ أنّ بتي ويليامز، وميخائيل غورباتشوف، والديلاي لاما، وإيلي ڤيزل، وفريدريك دي كليرك، وكلُّهم حازوا جوائزَ سلام، كانوا من بين الموقّعين أيضًا، فضلاً عن حائزِ جائزةِ الأدب وول سوينكا. اللهجة في الإعلان قويةٌ جداً في إدانة هؤلاء للمقاطعةِ الأكاديميةِ لإسرائيل. وخلال بضعة أيام تلا ذلك الإعلانَ إعلانٌ آخر، ومن صفحةٍ كاملةٍ ثانية، في **نيويورك تايمز** أيضًا، وقّعه هذه المرّة رئيسُ جامعة كولومبيا لي بولينغرْ (Lee Bollinger)، وتَردُ فيه قائمةٌ من الجامعات الأميركية المشاركة في التوقيع على الاحتجاج على الاقتراح البريطاني بمقاطعة إسرائيل أكاديميّاً. ولقد تحدّى بولينغر في بيانه، وبلهجةٍ جداليةٍ [عنيفة]، قائلاً: «تقاطعون الجامعاتِ الإسرائيلية؟ إذنْ، قاطِعوا جامعاتنا [الأميركيةَ] أيضًا!»[٣] من الواضح أنّ ذلك كان موقفًا تضامنيّاً مع الجامعات الإسرائيلية إنْ قوطعتْ، وذلك بتحدّي دعاة المقاطعة تحدِّيًا جريئًا.

موجة القمع الجديدة: ثمة جوٌّ منتشرٌ من المكارثية(*) في عددٍ من الجامعات في طول الولايات المتحدة وعرضها. والحق أنّني لستُ غريبةً عن التعليم في مؤسّساتٍ جامعيةٍ تُخْضِعُ الحريةَ الأكاديميةَ للقهر: فلقد درَّستُ في جامعة الخرطوم (السودان) في السبعينيات حين كانت الحكومةُ والجامعةُ (وما زالتا) تحت سيطرة العسكر، وأنا متيقّنة من أنّ ما خَبِرْته هناك كان شبيهًا بما كان على الأكاديميين الفلسطينيين أن يواجهوه سنواتٍ كثيرةً. فقد كان ثمة القليلُ من الحرية في الصفوف؛ وفُصِلَ الأساتذةُ التقدُّميون أو سُجنوا؛ وأُخضعتْ قوائمُ الكتب المقرَّرة لتدقيقِ إحدى اللجان؛ ومُحِّصتْ الكتبُ عن كثب؛ وكان رئيسُ الجامعة حصيلةَ تعيينٍ سياسيّ من قِبل الحكومة العسكرية. والأكثرُ لفتًا للنظر هو أنّه كان على المرء، لكي يدخلَ مكتبَه أو مكتبةَ الجامعة، أن يَعْبر «حاجزًا» قبل الوصول إلى بوّابة الجامعة. ولن أنسى أبدًا حين جاء الجيشُ إلى حرم الجامعة لاحتلاله، ولا اضطراري إلى عبور بوّابة الجامعة التي يَحْرسها جنودٌ مجهَّزون ببنادق.

نحن، في الولايات المتحدة، لم نَبلغْ ذلك الحدَّ. ولكنّني أزعم أنّ زمننا هذا، وأكثرَ من أيّ زمنٍ آخر، هو زمنُ بيداغوجيا التحرير(**) داخل صفوفنا المدرسيّة وأدوارنا كمثقفين عموميين.

---

١ ـ عُرض بعضُ موادّ هذه الورقة أولاً في منتدى حول «البيداغوجيا ومسؤوليات المثقفين في الأزمنة المظلمة،» جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلس، ١٣ آذار ٢٠٠٧.

٢ ـ **New York Times**, August 5, 2007, A9.

٣ ـ **New York Times**, August 8, 2007, A13.

* ـ نسبةً إلى جوزيف ماكارثي، وهي نزعةٌ قمعيةٌ سادت الولاياتِ المتحدةَ منتصفَ القرن العشرين، وتميّزتْ بمهاجمة العناصر «المخرّبة» و«الشيوعية» والتشهير بها من دون أدلّة. (المترجم)

** ـ لا شكّ في أنّ المؤلّفة تشتقّ هذا المصطلح من مصطلحٍ معروفٍ آخر، هو «لاهوتُ التحرير.» (م)

السياسة وفلسطين والمؤسسة الأكاديمية الأميركية في القرن ٢١
المثقفون العموميون في الأزمنة المظلمة

إنّ الأزمةَ الراهنةَ الماثلةَ أمامنا في التعليم العالي في الولايات المتحدة، والمرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالشرق الأوسط وبالانتقادات الموجّهة إلى إسرائيل، إنما هي إلى حدٍّ كبير نتيجةٌ للدعم الرسمي الأميركي اللانقدي لإسرائيل. نحن في الولايات المتحدة نعيش جوّاً سياسيّاً تتفشّى فيه، من جديدٍ، أعمالُ مراقبة الاتصالات الهاتفية بلا ترخيص، وغيرُ ذلك من أشكال المراقبة، ويتمّ تسويقُها جميعِها بالقول الذي يلائم مُطْلِقَه: «إنّنا نحمي بلادَنا من الإرهاب.» إنّه جوٌّ شَنّت فيه الولاياتُ المتحدة اجتياحيْن، مخلّفةً بلديْن في لجّة الدمار والحرب الأهلية، ومجرجرةً الشبابَ إلى حربٍ لا يَفْقهون منها إلاّ القليلَ. وإنّها لبيئةٌ «أخلاقيةٌ» يجري فيها التعذيبُ بلا عقاب ـ وبعضُ التعذيب جنسيٌّ ـ وكأنّ وثيقة habeas corpus(*) لم توجَدْ أصلاً. إنّه جوٌّ تنمو فيه لغةُ البغضاءِ، والإرهابُ الداخليُّ ضدّ الجوامع والكنائس والكُنُس. وإنّها لبيئةٌ يتمّ فيها الهجومُ على التعليم على كافة الصُّعُد: من مأزقِ أستاذٍ جغرافيا في ثانويةٍ في كولورادو لإدلائه ببعض الملاحظات أمام أحد الصفوف حول خطاب بوش عن «حال الاتحاد،» إلى هجمات على أساتذة دراسات الشرق الأوسط في جامعة كولومبيا وجامعة كاليفورنيا ـ لوس أنجلس ومؤسساتٍ أخرى كثيرة، إلى طردِ مُحاضرٍ في جامعة روزفلت في شيكاغو عامَ ٢٠٠٦ بسبب حملةٍ قام بها طالبٌ في صفّه مؤدّاها «أنّ الصهيونية عنصرية.» والجريمة؟ الجريمة هي أنّ الأستاذ لم يُسْكت الطالب! فهل نَفْهم من هذا المثال، ومن أمثلةٍ أخرى، أنّ المحافظين الجدد لا يريدون أن يُسكتونا كأساتذة فحسب، بل أن يستخدمونا أدواتٍ لإسكاتِ طلاّبنا أيضًا؟[١]

خارج الحقل الأكاديمي هناك أمثلةٌ يَصْعب إحصاؤها على محاضرات ومعارض تشكيلية وعروض أفلام ومؤتمرات وحفلات فنية تمّ إلغاؤها جميعها، ولاسيّما بعيْد أحداث ١١ أيلول، ولكنْ مؤخّرًا أيضًا في تشرين الأول ٢٠٠٧ حين أُلغي حفلٌ فني كان من المقرّر أن يحييه مارسيل خليفة في سان دييغو. وهذه الأحداث مرتبطة هي الأخرى بالشرق الأوسط، أو بفلسطين، أو بالمسلمين، أو بشخصياتٍ ثقافيةٍ وباحثين في الولايات المتحدة معروفين بانتقادهم لإسرائيل. وربما كان الحدث الأكثر حتميةً هو محاضرة عامة في ٢٧ أيلول ٢٠٠٧ ألقاها ستيفان والت (من جامعة هارڤرد) وجون ميرشايمر (من جامعة شيكاغو) بدعوة من مجلس الشؤون الكونية في شيكاغو. والمعلوم أنّ هذيْن الباحثيْن المميّزين هما مؤلّفا كتاب **اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأميركية**.[٢] وهذه جميعُها أمثلةٌ على الانتهاكات بحقّ الجوّ الثقافي أو البحثي الحرّ.

دَفعت الانتهاكاتُ الخطيرةُ للحرية الأكاديمية في مؤسّساتنا التعليمية منذ أحداث ١١ أيلول الجمعيةَ الأميركيةَ لأساتذة الجامعات (AAUP) إلى إصدار تقرير عام ٢٠٠٣ عن «الحرية الأكاديمية والأمن القومي زمنَ الأزمة،» معلنةً تشكيلَ «لجنةٍ خاصةٍ حول الحرية الأكاديمية والأمن القومي.»[٣] وتؤكّد الجمعية المذكورة أنّ الحاجة تَمسُّ «في هذه الأوقات العصيبة إلى حريةٍ أكثر، لا أقلّ.»[٤]

وبالتزامن مع مساعٍ للفت الانتباه إلى الحاجة إلى حماية الحريات الأكاديمية اليوم أكثرَ من أي وقتٍ مضى، يتصاعد

---

* ـ أمرٌ قضائيّ بالتحقيق في قانونية سَجْن شخصٍ معتقل. (م)

١ ـ John Wilson, "Politics and Palestinians at Roosevelt," http://www.zmag.org/content/showarticle.cfm?SectionID=22&ItemID=10743

٢ ـ Stephen Walt and John Mearsheimer, **The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy** (New York: Farrar, Straus & Giroux, 2007).
وهذا الباحثان المميّزان تعرّضا لنقدٍ هائل ولمحاولات إسكاتٍ منذ بدأا نشرَ آرائهما المثيرة للجدل.

٣ ـ American Association of University Professors, "Academic Freedom and National Security in Time of Crisis: Executive Summary," Special Committee Report, October 3, 2003, pp. 58-62.

٤ ـ Ibid., p. 59.

طُرد محاضرٌ في جامعة في شيكاغو لأنّه لم يُسْكت طالبًا قال إنّ الصهيونية عنصرية. فهل لا يريد المحافظون الجدد إسكاتنا فحسب بل استخدامنا أيضًا أدوات لإسكات طلاّبنا؟

عملُ المحافظين الجدد. فقد أعلن دايڤيد هورووِيتز، على محطّة MSNBC، وضمن برنامج «سكاربورو كانتري،» أنّ هناك «٥٠ ألف أستاذ جامعي معادٍ للأميركيين ويتماهوْن مع الإرهابيين.»[١] هذه المزاعم تستند، في العادة، إلى دعم [هؤلاء] للفلسطينيين؛ ففي عرف مناصري إسرائيل بلا تحفُّظ أمثال هورووِيتز، فأن يكون المرءُ نقديّاً يعني أن يكون «معاديًا للسامية» أو «معاديًا للأميركيين.» وبين ٢٤ و٢٨ تشرين الأول ٢٠٠٧ نظّم هورووِيتز في عدة جامعاتٍ أسبوعَ «التنبيه إلى الخطر الإسلامي الفاشي.»

في كانون الثاني ٢٠٠٦ استيقظتْ جامعةُ كاليفورنيا ـ لوس آنجلس على هجوم مباشرٍ حسن الإعداد قام به المحافظون الجدد على حريّتنا الأكاديمية. فقد أُشْهر موقعٌ إلكترونيٌّ يميني، جال على الجامعة ومحيطها، مقدِّمًا لمحاتٍ مختصرةً عن حوالى ٣٠ أستاذًا من الجامعة عَدَّهم جذريين وخطرين. في البدء، عَرَضَ الموقعُ على الطلاب مالاً للتجسُّس على أساتذتهم ولمساعدة مدير الموقع على تجميع لمحاتٍ مختصرةٍ إضافية (فقُدِّمتْ قائمةٌ إضافيةٌ من حوالى ١٥ أستاذًا «جذريّاً»). هؤلاء «الثلاثون الوسخون» (كما سُمِّينا) تمّ «فضحُهم،» على ما زُعِم، بوصفهم الأساتذةَ المنحرفين الجذريين المنحازين الذين طالما ظنّنا اليمينيون كذلك. ولقد وَصف رئيسُ الجامعة، الموشِكُ على الانصراف، ذلك الموقعَ بأنه «جديرٌ بالشجب.» والحال أنّ هذه الجامعة، بشكلٍ عامّ، توصَف من قبل المحافظين الجدد بأنّها ذاتُ «انحيازٍ ليبرالي.» غير أنّ لُبّ الانتقادات التي طاولتْ عددًا من أولئك الأساتذة الثلاثين هو دعمُهم للفلسطينيين أو انتقاداتُهم لإسرائيل: فلقد وُصف النشاطُ من أجل حقوق الفلسطينيين بـ «اللاسامية الشرسة،» واستَهدف هذا الوصفُ كلاً من غابيرييل بِتربرْغ وسريّ المقدسي وأنا. والحال أنّ هذا الهجوم المباشرَ على أساتذة جامعة كاليفورنيا ـ لوس آنجلس، والذي التقطتْه وسائلُ الإعلام ومَسْرَحَتْه بشكلٍ دراماتيكيّ، ركّز على شؤون تقدمية أخرى أيضًا من قبيل: «الفعل التثبيتي،»(*) والدراسات الإثنية، ودراسات النساء، والنسوية، وقضايا المثليين/والمثليات، وشؤون العمّال، و«اليهود الذين يَكْرهون أنفسَهم» (وهو ما له علاقةٌ أيضًا بفلسطين)، والنشاط المعادي للحرب (وبالتالي المعادي للبوشيّة والناقدِ لسياستها في الشرق الأوسط).

كلّما سعى المرءُ إلى استخدام الأشكال المألوفة من الضغط على حكومةٍ ما ـ مثل المطالبة بسحب الاستثمارات، وفَرْض المقاطعة، وبعث رسائل الاحتجاج، وإجراءِ مقابلاتٍ مع الجرائد، إلخ... ـ فإنّه يُتّهم، إنْ كان ذلك موجّهًا إلى إسرائيل، بمعاداة الساميّة. والحقّ أنّ هذه قضيةٌ لم أنجحْ قطُّ في أن أُقنعَ شخصًا أو منظّمةً برفعها، وأعني مسألةَ إسكاتِ نقّادِ الحكومة الإسرائيلية أو إيذائهم برميهم بتلك التهمة، وهي تهمةٌ باهظةٌ في كثير من الجامعات وما يتعدّاها أيضًا.

مؤخّرًا جدّاً، عمدتْ مجموعةٌ تسمّي نفسَها «باحثون من أجل السلام في الشرق الأوسط» (SPME) إلى إبراز نفسها بشكلٍ أوضح أمام نظام جامعة كاليفورنيا. فبعد أن قال هؤلاء في وصف رسالتهم «إنّ السلام الذي نسعى إليه في الشرق الأوسط منسجمٌ مع حقّ إسرائيل في الوجود دولةً يهوديةً سيدةً ضمن حدودٍ آمنةٍ ومضبوطة، ومع حقوق جيرانها وتطلُّعاتهم المشروعة،» وَصَفوا مسعاهم إلى التأثير في أعضاء مجلس الجامعة كما يلي:

«من أجل تحقيق هذه الرسالة قام رؤساءُ ثلاثةٍ من فروع 'باحثون من أجل السلام في الشرق الأوسط،' ضمن جامعة كاليفورنيا ـ وهم موشيه روزنبرغ (من جامعة كاليفورنيا ـ ديڤيس) وليلا بَكُوث (من جامعة كاليفورنيا ـ لوس آنجلس) وتامي وإيلان بنجامين (من جامعة كاليفورنيا ـ سانتا كروز) ـ بعقد اجتماعٍ غيرِ مسبوق مع رئيس المجلس الأكاديمي الأعلى

---

١ ـ Quoted from http://mediamatters.org/items/200603030013.

* ـ Affirmative action: جهدٌ يسعى إلى تحسين فرص العمل أو التعليم أمام الأقليّات والنساء بشكلٍ خاصّ. (م)

السياسة وفلسطين والمؤسسة الأكاديمية الأميركية في القرن ٢١: المثقفون العموميون في الأزمنة المظلمة

في جامعة كاليفورنيا [الأمّ] البروفسور جون أوكلي في ٢٩ كانون الثاني ٢٠٠٧ من أجل مناقشة هواجس تتعلّق بانحيازاتٍ معاديةٍ لإسرائيل، وما يبدو أحيانًا انحيازاتٍ معاديةً للساميّة، في الصفوف، وفي نشاطاتٍ تتمّ برعاية بعض الأقسام الجامعية في عددٍ من الجامعات ضمن الجهاز الجامعي [لجامعة كاليفورنيا الأمّ]. وقد عُقد الاجتماعُ بتوجيهٍ من أعضاء مجلس الجامعة ورئيس جامعة كاليفورنيا [الأمّ]، استجابةً لتقديم أولئك الأعضاء في أيلول ٢٠٠٦ عريضةً من 'باحثون من أجل السلام في الشرق الأوسط' تَطْلب إلى مسؤولي جامعات كاليفورنيا العامة طرحَ مشكلة العداء المتصاعدة تجاه الطلاّب اليهود نتيجةً للانحياز المعادي لإسرائيل في عددٍ كبيرٍ من الجامعات. وقد وقّع العريضةَ أكثرُ من ٣٠٠٠ أستاذ وطالب وفرد من أعضاء الولاية من مختلف أنحاء العالم، وأُرفقتْ برسائلِ دعمٍ من منظّمات عربية ومسيحية ويهودية وديموقراطية وجمهورية وأكاديمية.»[١]

تقترح مجموعة «باحثون...» مراقبةَ الصفوف في جامعة كاليفورنيا ـ لوس أنجلس. ولقد أَخَذَ أحدُ أعضاء المجموعة، واسمُه جون مانسون، وهو طالبُ أنثروبولوجيا بيولوجية في قسم الأنثروبولوجيا في هذه الجامعة، زميلَيْن لم يُسَمِّهما مِنْ قسمِه بالذات على عاتقه (وهما سوزان سليموڤيتش وأنا)، وذلك بعد أن شَجَبَ حقلَ الأنثروبولوجيا بأكمله. فلقد ربط مانسون، وبسذاجةٍ إلى حدٍّ ما، بين الأنثروبولوجيا، وما بعد الحداثة، ونزعةِ النسبية الثقافية (cultural relativism)، والنظرياتِ ما بعد الحداثية. كما رَبَطَ اعتناقَ ما يسمّيه الإيديولوجيا «غير الغربية» مع «نزعة معاداة الإسرائيلية» (anti-Israelism)، قائلاً:

«في حرم جامعتي، جامعة كاليفورنيا ـ لوس أنجلس، مشاعرُ العداء لإسرائيل معتدلةٌ إلى حدٍّ ما، ولاسيّما مقارنةً بجامعات كاليفورنيا الأخرى، مثل إيرڤِنْ وسانتا كروز وبيركلي. وأسبابُ ذلك ليست واضحةً تمامًا لي. أما في ما يختصّ بحقلي، أي الأنثروبولوجيا، فتلك حكايةٌ أخرى. فآخرُ عددَيْن من النشرة الداخلية الصادرة عن الجمعية الأنثروبولوجية الأميركية (واسمُها **أنثروپولوجي نيوز**) أبرزا مقالاتٍ دعائيةً معاديةً لإسرائيل. وعددُ كانون الثاني ٢٠٠٧ احتوى مقالَيْن من هذا النوع. غنيّ عن القول إنّه لم يَظهرْ أيُّ مقالٍ موالٍ لإسرائيل في هذه النشرة مؤخّرًا. أنا مستغربٌ صراحةً لغياب أيّةِ محاولةٍ جدّيةٍ لإصدار قرارٍ معادٍ لإسرائيل في الاجتماع السنوي للجمعية الأنثروبولوجية الأميركية (AAA)، وذلك نظرًا إلى شغف هذه الجمعية بالقرارات التي تعالج النزاعات السياسية. وأتوقّع أن يَحْدث هذا في الأعوام الثلاثة القادمة. وليس صعبًا فهمُ أسباب ذلك: إذ يهيمن على الأنثروبولوجيا نظريةُ ما بعد الحداثة، والنسبيةُ الثقافيةُ المتطرّفة، ومقارباتُ 'ما بعد الكولونيالية،' وافتتانٌ بأيّ / وكلّ إيديولوجيا 'غير غربية.' ومن نقطة البداية هذه، تكفي خطوةٌ قصيرةٌ جدّاً للوصول إلى إيثارِ محوِ دولة إسرائيل. طبعًا لا يتبنّى كثيرٌ من الأنثروبولوجيين هذه الآراء، لكنّ قلّةً قليلةً جدّاً يعادونها بنشاط.»[٢]

الحرية الأكاديمية والتجارب الشخصية: لديّ الكثيرُ من التجارب في امتحان الحرية الأكاديمية. وكمثال حديثٍ على ذلك أنّه كان يُفترض أن أشارك في مؤتمر ترعاه الجمعيةُ الأميركيةُ لأساتذة الجامعات (AAUP) عن المقاطعات الأكاديمية في بيلاجيو (إيطاليا) عامَ ٢٠٠٦. وكانت الجمعيةُ المذكورة قد أصدرتْ بيانًا قويّاً جدّاً ضدّ مفهوم المقاطعات الأكاديمية، لكنّها

---

١ ـ From the SPME website http://www.spme.net/cgi-bin/articles.cgi?ID=1847.

٢ ـ Joseph Manson, "Anti-Israelism at UCLA and in Anthorpology," March 3, 2007. http://www.spme.net/cgi-bin/articles.cgi?ID=1905. والمقالات المنشورة في نشرة الجمعية الأنثروبولوجية الأميركية، والتي يصفها مانسون بأنّها «معاديةٌ لإسرائيل،» كانت سلسلةً من المقالات عن أنثروبولوجيا الشرق الأوسط، وقد حرّرتْها سوزان سليموڤيتش.

أعلن ديفيد هوروويتز أنّ هناك ٥٠ ألف أستاذ جامعي معادٍ للأميركيين ويتماهون مع الإرهابيين، ونظّم في عدة جامعات في تشرين الأول ٢٠٠٧ أسبوع «التنبيه إلى الخطر الإسلامي الفاشي.»

أرادت ـ تبعًا لطرازها الليبرالي المعهود ـ أن تستمع إلى نقّاد هذه المقاطعات وإلى أنصارها معًا، وذلك في مؤتمرٍ دوليّ يشارك فيها حوالى ٢٠ محاضرًا، بمن فيهم أنا. غير أنّه حين بدأتْ مجموعاتُ ضغطٍ معيّنةٌ تُدْرك أنّه قد تتمّ مناقشةُ إسرائيل مناقشةً نقديةً، فُرِضَ ضغطٌ هائلٌ على المموّلين (روكفلر، وفورد، ونايثان كامِنْغز)، فسُحِبَ التمويلُ، وألغي المؤتمر. بل إنّ أعتى نقّاد المقاطعات الأكاديمية صُدِموا من إلغاء مؤتمرٍ أكاديميّ بحجّة موضوعه «الخلافي.»[١]

إلاّ أنّ الصراعَ البارزَ من أجل الحرية الأكاديمية في جامعة كاليفورنيا ـ لوس آنجلس ليس، للأسف، حكايةً غيرَ مألوفةٍ في المؤسّسات الأميركية بعد أحداث ١١ سبتمبر، ولاسيّما في صفوف الباحثين في شؤون الشرق الأوسط الذين يتحدّون السياسةَ الخارجيةَ الأميركية حيال هذه المنطقة أو يَدْعون إلى مناقشة مسألة المقاطعات الأكاديمية. فالأمر لا يقتصر على دايڤيد هوروويتز؛ ولا على ما يسمّى خطأً بـ «الوثيقة الأكاديمية للحقوق» (Academic Bill of Rights) التي حاول تمريرَها في ساكرامنتو، وهي وثيقةٌ قد تُزيل في جوهرها حريتَنا الأكاديمية؛ ولا على كتابه الصادر حديثًا بعنوان **أساتذة الجامعات** (The Professors) (٢٠٠٦) ويورد فيه قائمةً بمئةٍ من «أخطر» الأساتذة. بل يتعدّى الأمرُ ذلك إلى أشخاصٍ مثل دانييل پايپس ومارتِنْ كرايْمِر الذين أدّوا نصيبَهم من الخراب بحقّ دراسات الشرق الأوسط.

فلقد جَمَعَ كرايمر، بوصفه عضوًا في Campus Watch [موقعُ مراقبةِ الجامعات]، لائحةً من حوالى سبعين أستاذًا من أساتذة دراسات الشرق الأوسط، يتّهمهم بدعم العنف والإرهاب. وأصيب معظمُ الليبراليين والتقدُّميين في هذا الميدان بالرَّوع حين كتب عددٌ منّا مطالبين بأن يوضعوا على تلك القائمة تضامنًا مع زملائهم. ورداً على ذلك، تلقَّيْنا رسالةً من كرايمر تقول، في حالتي الخاصة: «عزيزتي البروفسورة هايْل، بالتأكيد سنُذعن لرغبتك في أن توضعي على اللائحة مع زملائكِ الآخرين، لكنّنا آسفون لأن نَسْمع أنّكِ تَدْعمين الإرهابَ والعنف.»

نَجَحَ كرايمر وپايپس في لفت انتباه مؤيّديهم من المحافظين الجدد داخل الحكومة. وعَكَسَتْ ذلك النجاحَ شروطُ المِنَح المقدَّمة إلى قسم التربية ـ العنوان السادس، وهي المِنَحُ التي تُسْند مراكزَ الشرق الأوسط إسنادًا كاملاً؛ وجعلتْ هذه المراكزَ شديدةَ العصبية. وقد ظهَرَ الأثرُ المُحْبِطُ في الردّ الذي تلقّيتُه بعيْد موت إدوارد سعيد حين طلبتُ تمويلاً من مركز دراسات الشرق الأدنى في جامعة كاليفورنيا ـ لوس آنجلس بهدف إقامة سيمبوزيوم تذكاريّ لسعيد، إذ كان الردّ هو أنّ على البرنامج أن يكون «متوازنًا.» ولكنْ كيف «يُوازن» المرءُ نشاطًا تذكاريّاً؟ هذا، وقد تغيَّر نصُّ مِنَح وزارة التربيةَ والتعليم (DOF)، فبات يحثّ برامجَ لغات الشرق الأوسط في الجامعات على تقديم مساقات على مستوى الماجيستير للمهنيين الذين ينخرطون في سلك الخدماتِ الحكومية ووكالاتِ الاستخباراتِ ونحو ذلك، في حين كان التركيزُ في الماضي على اللغة العربية ونحوها لأهداف البحث والدراسة. كما أنّ توجيهات قسم التربية تحذّر من أيّ مضمونٍ «معادٍ للسامية» في البرمجة.

هذا وإنّ أسلحةَ هؤلاء المحافظين الجدد ضدّ الجامعة، بوصفها معقلاً للتفكير الليبرالي والمنفتح والمتسامح، قد كانت وما تزال هي الأنترنتَ، وتجميعَ قوائم [«الأساتذة الإرهابيين»]، وتلطيخَ السّمعات من خلال اتهاماتٍ افتراضيةٍ بأنّ هؤلاء الأساتذة يُعَقْدِنُون(*) طلاّبَهم.

---

١ ـ هذه الحادثة مرويّة في:
"Academic Boycotts: Papers from a Planned Conference," **Academe**, Vol. 92, No. 5 (September-October, 2006), pp. 35-83.
وورقتي هي من بين تلك الأوراق.

* ـ ترجمتي لـ: to indoctrinate. (م)

السياسة وفلسطين والمؤسسة الأكاديمية الأميركية في القرن ٢١: المثقفون العموميون في الأزمنة المظلمة

«الوثيقةُ الأكاديميةُ للحقوق»: على امتداد الأعوام الأخيرة الماضية تبنّتْ ١٦ ولايةً أميركيةً ما يسمّى بقانون «الحرية الأكاديمية،» الذي سطا على اللغة التقدُّمية عن «الحرية» و«المساواة» و«وثيقة الحقوق» و«التنوُّع» وغير ذلك من المصطلحات التي تشكّل جزءًا معهودًا من الخطاب الليبرالي. كما أنّ هورووِيتز وغيرَه من مؤلّفي مثل تلك المواثيق قد سَطَوْا على منزلة الأقليّات، فادّعوا أنّ الطلاّب المحافظين ضحايا الإيديولوجيات الليبرالية وأنّهم في خطرٍ يهدِّد علاماتِهم. وإذا وُضعتْ هذه المواثيقُ موضعَ التنفيذ، فستحمِّل الحكومةَ مسؤوليةَ الإشرافِ على البرامج التعليمية والتوظيف في مؤسّسات التعليم العالي، وهذا يعني مزيدًا من المراقبة والتدخّل السياسي. ولقد قرّرتْ هيئةُ التشريع في ولاية بِنسلڤانيا مؤخّرًا إنشاءَ لجنةٍ مختارةٍ من أجل التحقيق في مستوى التنوّع والحريات في الجامعات، وإجراءِ جلساتِ سماعٍ عامةٍ. وقال أحدُ ممثّلي الحزب الجمهوري في بِنسلڤانيا، غيبسون أرمسترونغ، إنّ «على الطلاّب والأساتذة أن يُحْمَوْا من مرض الإيديولوجيا المتزمّتة...».[١] كما أنّ المجموعات الشبابية التابعة لمنظمة هورووِيتز، «طلاّب من أجل الحرية الأكاديمية،» تَمْلك فروعًا في ١٥٠ جامعة، وأصدرتْ دليلاً للضغط من أجل «كبح ما يرونه انحيازًا ليبراليًا في حَرَم الجامعة...».[٢] أما المنسّقة الوطنية للجامعات في هذه المنظّمة سارا دوغان، فتعيِّن «الدراسات النسائية» أحدَ الخصوم الأساسيين للتنوّع الثقافي. وترى كاري لوكاس أنّ «الدراسات النسائية» هي «المثالُ الأفظعُ على هذه التيارات الإيديولوجية والعدائية بشكلٍ كاسح.»[٣]

غنيٌّ عن البيان أنّ برامج «الدراسات الإثنية» هي الأخرى في قبضة تلك الخطط الهادفة إلى إخضاعها لإشرافٍ أكبر. وعملياً استُهدفتْ هيئةُ تعليم الدراسات الشيكانية(*) بأسرها ضمن قائمة «الثلاثين الوسخين» في هيئة تدريس جامعة كاليفورنيا ـ لوس آنجلس. وبإمكاننا أن نشرِّح البرامجَ الإثنيةَ وبرامجَ الدراسات النسائية لتحليل سبب استهدافنا نحن بشكلٍ خاصّ. والحقّ أنّ لدينا تصوّرًا عامًّا للإجابة، وهو أنّنا ننتمي إلى حركات اجتماعية ونَطْرح موضوعًا استفزازيًا. ولكنْ أيكون السببُ أعمقَ من ذلك؟ الحقّ أنّنا نحتاج إلى تحليلاتٍ كهذه من أجل أن نحاول أن ننمّي طرقًا جديدةً للنظر إلى قضية الحرية الأكاديمية.

خلاصة: إعادةُ التفكير والردُّ [على الهجوم]: إنّ البنيةَ المتفاقمةَ للإشراف والتدخّل والتحكّم تَخْلق جوًّا من الرقابة والتخويف. وهذا يأتي في وقتٍ يجري فيه تحوُّلٌ مؤسّساتيٌّ هائلٌ سَبَبُه، جزئيًا، تتجيرُ المعرفة وخصخصتُها. ولقد سألْنا إنْ كان بمقدورنا أن نَحْمي بحثَنا الحرَّ عن المعرفة، وأن نحافظ على رسالتنا القاضية بخدمة الخير العامّ. وسَألْنا: هل باستطاعتنا أن نحافظ على المؤسّسة الأكاديمية بوصفها ميدانًا شبهَ مستقلّ للبحث النقدي؟ هناك الكثيرُ من القوى، على مستوى الولاية والبلاد والكون، تجعل من مهمّات التعليم في مؤسّسات تعليمنا العالي في هذه الولاية مهمّاتٍ صعبةً جدًّا. وإذا كان الحفاظُ على تركيزنا على البحث النقدي يغدو في جامعة كاليفورنيا ـ لوس آنجلس إشكاليًا على نحوٍ متزايد، فسيكون ذلك أصعبَ على نحوٍ متزايدٍ أيضًا في مؤسّسات الولاية والمنطقة وفي المناطق غيرِ الكوزمبوليتية/غير الحاضريّة.

على أنّ ثمة استراتيجياتٍ كثيرةً تُصاغ لمقاومة الانتهاكات التي تتعرّض لها الحريةُ الأكاديمية والحرياتُ المدنية. وكثيرون يَعْملون على هذه القضايا: من «اتحاد الحريات المدنية الأميركية» و«نقابة المحامين،» إلى الناس الذين نراهم في شوارع لوس آنجلس (مثلاً في آذار ٢٠٠٦ وآذار ٢٠٠٧) أو يشكّلون تحالفاتٍ لمحاربة الاتهامات.[٤] وفي ما يخصّ الدفاعَ عن الحرية الأكاديمية في

---

١ ـ ٢ ـ ٣ ـ http://www.womensenews.org/article.cfm/dyn/aid/2430.

* ـ الشيكانا (مؤنث شيكانو بالمكسيكية): المرأة الأميركية من أصل مكسيكي. (م)

٤ ـ فقد تشكّلتْ مثلاً منظّماتٌ وقوائمُ إلكترونية، مثل «دافعوا عن الجامعة وباحثي كاليفورنيا من أجل الحرية الأكاديمية»... وغيرُها الكثير.

سوندرا هايْل

إذا كان صحيحًا أنّ الجامعة هي المعقل الأخير للبحث النقدي في الولايات المتحدة، فلماذا هناك جدالٌ داخليٌ ومحاولاتٌ لإسكات المنخرطين في البحث النقدي لسياسة إسرائيلية تحرم الفلسطينيين حقّ التعليم والحرية الأكاديمية؟

زمن الأزمة، فإنّ «الجمعية الأميركية لأساتذة الجامعات،» وبعد أن بدأتْ باقتباس من بنجامين فرانكلين يقول فيه «إنّ أولئك الذين يتخلّوْن عن الحرية الأساسية من أجل نيلِ قليلٍ من الأمان لا يستحقّون الحريةَ ولا الأمانَ» (١٧٥٩)،[١] عددتْ إحدى عشرةَ توصيةً ينبغي تنفيذُها على مستوى الولايات المتحدة وثمانيَ توصياتٍ ينبغي أن نقوننَها على مستوى الجامعات.[٢]

هذا زمنٌ يناقِشُ فيه كثيرون في الولايات المتحدة (وربّما في أماكن أخرى) ما إذ كنّا نريد أو لا نريد أن نغيّر مفهومَ «الحرية الأكاديمية» من أجل التطرّق إلى المناخ السياسي المتغيّر، ومن ثم التطرُّق إلى الطبيعة المتغيّرة للجامعات. أحدُ النقّاد هو بشارة دوماني الذي يحاجج في مقدّمة كتابٍ صدر منذ عامَيْن أنّ مؤسّسات التعليم العالي تتعرّض بشكلٍ متزايد لـ «الإشرافِ والتدخُّلِ والتحكّم.»[٣] فهل مفهوم الحرية الأكاديمية ممكن بعد ذلك؟ هنا يدعو دوماني إلى إعادةِ تصوّرِ المفهوم. فهو يقول مثلاً:

«نحن أمام مرحلة مصيرية، ونحتاج إلى أن نفكّر مليّاً بكيفية إعادة تصوّر مفهوم الحرية الأكاديمية وتطبيقها لكي تفيدَ أيضًا في عالمٍ تكون فيه الحربُ وتشويهُ المعلومات بانتظام هما القاعدة، ويكون فيه السلامُ والسعيُ الحرُّ وراء المعرفة هما الاستثناء. الرهان هو على استمرار المؤسّسة الأكاديمية معقلاً للمنظورات المطّلِعة والمستقلّة والبديلة، الضروريةِ من أجل فهمٍ أفضلَ للعالم الذي نعيش فيه.»[٤]

كثيرون كتبوا عن التغيّرات التي سبّبها تتجيرُ الجامعة وخصخصتُها، اللذان جعلا إنتاجَ المعرفة للخير العامّ أمرًا متزايدَ الصعوبة. وسواء عَرّفنا الحريةَ الأكاديمية بأنّها حقُّ الفرد في حرية التعبير، أو «امتيازٌ مهنيٌّ يَستند إلى قوننةِ مجموعة من المفاهيم... ويَسْمح للأساتذة بتدبير شؤونهم بحسب مجموعة معاييرهم الخاصة بهم...»،[٥] فإنّه ما زال علينا أن نسأل ما إذا كان لهذه الحرية الأكاديمية أيُّ معنًى في سياق الأوضاع التي تعيشُها بعضُ المجتمعات كإسرائيل ـ فلسطين المحتلّة، أيْ تلك المجتمعات الخاضعة للاحتلال أو المنخرطة في نزاع، في غياب «نقدٍ للمعايير المهنية، والهويةِ القومية، وعلاقاتِ القوة التراتبية.»[٦] فما معنى أن نتحدّث في الولايات المتحدة عن مثل هذه الحرية المجرّدة في مواجهة «المرسوم الوطني الأميركي» (US Patriot Act) و«الحرب على الإرهاب،» وكلاهما واقعًا وشرعًا يُخْرسان مَنْ يعارضون ـ مِنْ بين معارضتهم أمورًا أخرى ـ الانتهاكَ البالغَ للحرية الأكاديمية للفلسطينيين؟ فإذا كان صحيحًا أنّ الجامعة هي المعقلُ الأخيرُ للبحث النقدي في الولايات المتحدة، فلماذا هناك جدالٌ داخليٌّ ومحاولاتٌ لإسكات المنخرطين في البحث النقدي لسياسةٍ إسرائيليةٍ تَحرم الفلسطينيين حقَّ التعليم والحرية الأكاديمية؟

بكلماتٍ أخرى، أنكون، ببساطةٍ، مهتمّين بالدفاع عن الحرية في جامعاتنا الأميركية (وهو مسعًى ضيقٌ إلى حدٍّ ما)، أمْ أنّ لدينا مسؤولياتٍ أوسعَ كثيرًا بوصفنا مثقفين تقدُّميين/عموميين؟

كاليفورنيا

د. سوندرا هايْل

أستاذة الأنثروبولوجيا ودراسات المرأة في جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلس (UCLA).

١ ـ The AAUP, ibid., p. 59, quoting Benjamin Franklin from the **Historical Review of Pennsylvania** (1759).

٢ ـ Ibid., pp.60-62.

٣ ـ Beshara Doumani, "Between Coercion and Privatization: Rethinking Academic Freedom in the Twenty-First Century," in Doumani, et al, eds., **Academic Freedom After September 11** (New York: Zone Books, 2006).

٤ ـ Beshara Doumani, "Academic Freedom Post-9/11," **ISIM Review**, No. 15 (Spring, 2005), p. 23.

٥ ـ ٦ ـ Beshara, "Between Coercion and Privatization," 2006, opcit., p. 1.